

القراءات الفلسفية للقياس الأرسطي

Philosophical interpretations of Aristotle's syllogism

Les interprétations philosophiques du syllogisme d'Aristote

محمد وادفل*

جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري. الجزائر

تاريخ النشر: 2019/06/22

تاريخ القبول: 2019/04/25

تاريخ الإرسال: 2018/11/30

الملخص:

ما نريد توضيحه في هذا المقال هو الحديث عن مسألة اللزوم المنطقي من الوجهة التحليلية النقدية، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى المناطق التقليدية أم بالنسبة إلى المناطق المعاصرة. وإذا اعتبرنا اللزوم من الأسس الجوهرية للمنطق، فإن استعمالاته في المنطق قد اختلف من منطقي إلى آخر، كما أنّ لكل نوع من المنطق استعمالاته الخاصة به. وإن كان يبدو لبعض الباحثين أمثال لوكاسيفيتش (Lukasiewicz) أنّ أرسطو (Aristote) قد استعمل في القياس الرموز بدل الألفاظ، مما يوحي أنّ هناك نظرية للقياس ولم يكن القياس عملية استنتاجية، بل عملية لزومية رياضية. ولكن، هذا الاستعمال إما أن يبقى في حدود ما هو مفهومي تصوري كلي وفق الصياغة التالية: "لا علم إلا بالكليات". وإما أن يكون لهذا القياس ارتباط باللزوم بمعنى الاستلزام في المنطق التقليدي مع الميغاريين والرواقيين. الكلمات المفتاحية: اللزوم المنطقي؛ القياس الأرسطي؛ المناطق التقليدية؛ الميغاريون؛ الرواقيون؛ لزوم مادي، لزوم صوري، المنطق المعاصر

Abstract:

What we want to clarify in this article is to talk about the issue of logical implication from the analytical and critical point of view whether for traditional logicians or for contemporary logicians. If we consider the implication as one of the main foundations of logic, its use of logic differs from one logic to another, and that every branch of logic has its own use. Although it seems to some researchers like Lukasiewicz that Aristotle used in the syllogism the symbols instead of the words to express the logical implication, suggesting that there is a theory of measurement and measurement was not a deductive process, but a mathematical process. However, this use, either remains within the conceptual and universal limits according to the following formula: "there is not a science without universal", that means that the idea of using the implication in the syllogism has no implicative meaning or that the syllogism had a connection with the implication in traditional logic with the megarian or the Stoics.

Keywords : Logic implication ; Traditional logic; Aristotle syllogism; Megarian.; Stoic ; Material implication ; Formal implication.

Résumé :

Le but de notre article, est de mettre en valeur l'importance de la notion de l'implication logique du point de vue analytique et critique et ce, aussi bien chez les logiciens traditionnels. Et si on considérait l'implication comme étant un des fondements principaux de la logique, son utilisation serait différente d'une logique à une autre. Chaque branche possède ses propres spécificités et par conséquent, sa propre utilisation.

Ces grandes questions ont motivé notre recherche pour démontrer que certains érudits tels que Lukasiewicz pensent qu'Aristote a utilisé dans le syllogisme des symboles à la place des mots pour exprimer l'implication logique, ce qui sous-entend l'existence d'un syllogisme. Ce dernier n'est pas un processus déductif mais un processus mathématique.

Cependant, cette utilisation ou bien elle reste dans les limites conceptuelles et universelles selon la formule suivante : « il n'y a de science sans universalité », ce que veut dire que l'idée d'utilisation de l'implication dans le syllogisme d'Aristote n'a pas un sens implicative.

En ce qui nous concerne, nous pensons que le syllogisme aurait une liaison avec l'implication dans la logique traditionnelle, que ce soit avec les mégariques ou les stoïciens.

Mots clés : L'implication logique; Les logiciens traditionnels; Le syllogisme d'Aristote; Les mégariques; Les stoïciens ; L'implication matérielle ; L'implication formelle.

مقدمة:

بما أنّ الحديث عن اللزوم المنطقي هو حديث عن إحدى الأسس الجوهرية للمنطق، سواء أكان هذا بالنسبة إلى المنطق التقليدي أم بالنسبة إلى المنطق المعاصر، فإنّ أرسطو (**Aristote**) حتى وإن كان يبدو لبعض الباحثين أنه قد استعمل اللزوم في القياس، فهو إما أن يبقى هذا الاستعمال في حدود ما هو مفهومي تصوري كلي وفق الصياغة التالية : "لاعلم إلا بالكليات"، وإما أن يكون له ارتباط باللزوم بمعنى ثابت الاستلزام في المنطق التقليدي مع الميغاريين والرواقيين أو بمعنى الشرط في المنطق المعاصر. وإن كان توضيح مسألة اللزوم بين التقليديين والمعاصرين تتمثل في أنه إذا كان الغرض الأساسي من القياس عند أرسطو هو ترتيب التفكير حسب ترابط الحدود الكلية، فقد استخلص أرسطو بنية القياس وصورته الخاصة، ممّا جعل بعض المناطق المعاصرين مثل البولوني لوكاسيفيش (**Lukasiewicz**) يعتبر أنّ القياس الأرسطي له اعتبارات لزومية وليست استنتاجية .

هذه النظرة للزوم عند أرسطو حسب لوكاسيفتش هي البحث إن كان أرسطو قياسه يحمل صورة لزومية وليست صورة استنتاجية. وإن كان أول ظهور لفكرة اللزوم المادي مع الميغاريين والرواقيين، وبالضبط مع فيلون الميغاري (**Philon**)، الذي اهتم بالقضية الشرطية المتصلة فوضع لها قواعد صدقها وكذبها، فهذا يجعلنا نبحت بواسطة التحقيق الفلسفي إن كان أرسطو قد استعمل اللزوم قي أقيسته أم أنّ هذا اللزوم هو قراءة اجتهدية قام بها لوكاسيفتش تحتاج هي الأخرى إلى نقد فلسفي. أما بالنسبة إلى الرواقية إضافة إلى اهتمامها بالنوع الأول من القضايا الشرطية كما حدّدت عند فيلون، فقد أضافت واكتشفت وأبدعت قضايا شرطية أخرى ووضعت قواعد صدقها وكذبها، بالإضافة إلى اهتمامها بالقياس الشرطي، ومنه فقد ساهمت في إبراز اللزوم المنطقي التقليدي بالمعنى الميغاري .

ولهذا، يمكن أن نتساءل: هل صورة القياس الأرسطي لزومية أم استنتاجية ؟ وهل القراءة اللزومية للوكاسيفتش تستوفي الشروط المنطقية عند أرسطو كما هي عند الميغاريين والرواقيين ؟

سنحجب عن هذه الإشكالية في الحديث عن فكرة اللزوم المنطقي عند التقليديين ، ونبرز قراءة لوكاسيفتش إلى نظرية القياس عند أرسطو ، ثم بعد ذلك نتطرق إلى الحديث عن اللزوم عند الميغاريين الرواقيين .

1- فكرة اللزوم في القياس عند أرسطو^(*) (Aristote):

نريد الإشارة إلى أنّ اللزوم عند أرسطو لم يكن بمعنى الاستعمال اللزومي الذي نجده عند الرواقيين أو الاستعمال الشرطي الذي نجده عند المعاصرين ، وإنما بقي الاستعمال في حدود المنطق المفهومي المحمولي التصوري وفق الصياغة التالية : "لا علم إلا بالكليات " ، ولذلك ، فإنّ تسمية اللزوم عند أرسطو، من جهة لم تكن دقيقة وفق إطارها المنطقي، ومن جهة أخرى ، فإنّ بعض الدراسات المعاصرة التي تحاول قراءة أرسطو وفق الإطار المنطقي المعاصر فيها نوع من التجاوز للهدف الذي كان يريده أرسطو الوصول إليه ، وهي العملية الاستنتاجية التي ترتبط بالاستدلال والذي يكون فيه القياس هو الاستدلال الأمثل.

وفي هذا السياق ، يذهب أحمد موساوي في مقالته بعنوان:

بالسؤال الآتي: هل منطق القياس عند أرسطو له اعتبارات رياضية لزومية أم استنتاجية؟

(.Ahmed Moussaoui, 1997, pp. 3-4)، مستندا إلى دراسة مستنيرة الموسومة : نظرية القياس الأرسطية

من وجهة نظر المنطق الحديث" أقر المنطقي البارز يان لوكاسيفيش (Yan Lukasiewicz)^(*): أنّ أرسطو (Aristote) لم يكن قياساته على شكل استنتاجات، ولكنها كانت لزومية تتضمن مبدئيا ترابطا بين المقدمات والخاتمة علاقة لزومية. فما هي الحجج التي قدمها لوكاسيفيش للبرهنة أنّ القياس الأرسطي لزومي؟

يذهب أحمد موساوي إلى أنّ عمل أرسطو في نظرية القياس كانت أول محاولة ناجحة تهدف إلى وضع قواعد محدّدة بشكل دقيق ومعبّر عنها صراحة لاجتناب المغالطات في عملية البرهنة بطريقة قياسية ، ويستند إلى قول لوكاسيفيش : "إنّ نظرية القياس الأرسطية نسق يفوق في إحكامه إحكام النظريات الرياضية نفسها ، وهذه ميزته الباقية على الزمن ، ولكن نسق ضيق ولا يمكن أن يطبق على كل أنواع الاستدلال " ، هل يمكن اعتبار المنطق التقليدي والمنطق المعاصر منطقيين مختلفين ؟ (أحمد موساوي، 1993، ص 16). وهو ما يشير بدقة ووضوح إلى أنّ نظرية القياس الأرسطية حسب لوكاسيفيش لها مستوى النظريات الرياضية من حيث قيمتها وأهميتها في الدراسات المنطقية المعاصرة.

^(*) أرسطو: ولد سنة 384 ق.م، في باسطةغرا، على ساحل أيونيا، وتوفي نتيجة مرض أصابه عام 322 ق.م، لكن نتاجه الفكري يبقى فريدا من نوعه في تاريخ البشر لأنه أول من ألف أهم الآثار العلمية والفلسفية، من مؤلفاته نذكر: المقولات، العبارة، التحليلات الأولى أو القياس، التحليلات الثانية أو البرهنة، كتاب الطوبى، كتاب الأخلاق... الخ. ونريد الإشارة إلى أنّ اللزوم عند أرسطو لم يكن بمعنى الاستعمال الشرطي الذي نجده عند الرواقيين والمعاصرين ، وإنما بقي الاستعمال في حدود المنطق المفهومي المحمولي . (مصطفى حسن النشار: أعلام الفلسفة حياتهم ومذاهبهم، دار المسيرة، عمان، ط1، 2011، ص 205). (و ماجد فخري: أرسطو طاليس (المعلم الأول)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، د.ط، د.ت، ص ص 12-13).

^(*) يان لوكاسيفيش: ولد في لغوف سنة 1878م، فيلسوف ومنطقي بولوني، درس في جامعة "لغوف" عام 1906 ثم في جامعة فارسوفيا عام 1915، وهو مخترع المنطق المتعدد التكافؤ، ومؤسس تاريخ المنطق الصوري، توفي سنة 1956، من مؤلفاته نذكر: حول مبدأ التناقض عند أرسطو، المنطق الثنائي التكافؤ، الأسس المنطقية لحساب الاحتمالات، نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الحديث. (روني إيلي ألفا: موسوعة أعلام الفلسفة العرب والأجانب، ج2، قدمه شادل حلو، راجعه جورج نخل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص 342).

وحسب لوكاسيفتش ، فإنّ القياس يتألف من مقدم يتركب من مقدمتين، ويكون تاليها هو النتيجة اعتباراً أنّ أرسطو لا يدخل في نظريته الحدود الجزئية ولا المقدمات المخصوصة (سقراط إنسان). والقياس المشائي ليس بالضرورة أن يكون قياساً أرسطياً، ذلك أنّ المنطق الأرسطي رمزي في حين أنّ المنطق المشائي لفظي ، وبهذا زوّر المشائيون أصالة المنطق الأرسطي، ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي : (YAN LUKASIEWICZ, 2010, P.32)

كل إنسان فان

كل إغريقي إنسان

∴ كل إغريقي فان

ويمكن صياغة ذلك على الشكل التالي:

$\underbrace{\text{كل إنسان فان وكل إغريقي إنسان}}_{\text{المقدم}} \Leftarrow \underbrace{\text{وكل إغريقي فان}}_{\text{التالي}}$

لذا نجد القضية اللزومية الآتية أقرب إلى القياس، مثال Barbara.

إذا كان كل إنسان فان

وكان كل إغريقي إنسان

∴ كل إغريقي إنسان

YAN

(LUKASIEWICZ ,P32)

فالصورة الحقيقية للقياس الأرسطي:

حمل المحمول على الموضوع، وليس الموضوع حملناه على المحمول	{	إذا كان "ب" محمول على كل "أ" <u>وإذا كان "أ" محمول على كل "ج"</u> ∴ "ج" محمول على كل "ب"
---	---	--

والأقيسة الأرسطية حسب لوكاسيفتش كلها قضايا لزومية نموذجها إذا كان "ق" و "ك"، فإن "ل"، حيث "ق" و "ك" هما **المقدمتان**، و "ل" هي النتيجة، والقضية الوصلية المركبة من المقدمتين "ق" و "ك"، هي المقدم، والنتيجة "ل" هي التالي (بان لوكاسيفتش، 1961، ص ص 35-36). في التحليلات الأولى المقالة الأولى 1. 24 ب 18، يقول أرسطو: "القياس الكامل هو الذي لا يحتاج في بيان ما يجب من مقدمات إلى استعمال شيء غيرها، والذي ليس بكامل هو الذي يحتاج في" بيان ما يجب من مقدمات إلى استعمال شيء أو أشياء مما هو واجب عن المقدمات التي ألف منها غير أنها لم تكن استعملت في المقدمة" (أرسطو، 1980، ص 145). معنى هذا أنّ القياس الكامل هو لزوم النتيجة بالضرورة. أما في الأقيسة غير الكاملة، فإنّ النتيجة تلزم بالضرورة أيضاً، ولكنها ضمناً. ويرى جول تريكو (Jule Tricot) في ذلك: أنّ النتيجة في القياس الكامل تنجم عن المقدمتين بصورة ضرورية وصریحة ومبدأ (المقول على كل وعلى لا واحد) مطبق فيه بصورة مباشرة، أما في القياس غير الكامل، فإنّ النتيجة تنجم فعلاً عن المقدمتين بصورة ضرورية. لكن غير صريحة، ولا يتجلى المقول بوضوح ولكي تبرز العلاقات المنطقية، فإنه يتعين على الاستدلال أن يلجأ إلى عملية إضافية تسمى "الرد" ويحصل هذا الرد إلى الشكل الأول بواسطة طرق الردّ المباشر ولاسيما طريقة العكس (جول تريكو، 1940، ص 240). ويرى ابن رشد^{*}: أنّ القياس منه الكامل وغير الكامل، والكامل هو الذي يحتاج في ظهور ما يلزم عنه من النتيجة إلى استعمال شيء آخر غيره ممّا يبين إنتاجه، وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من النتيجة إلى استعمال شيء آخر أو أشياء ممّا هو لازم من المقدمات التي وضعت فيه.

وخلاصة القول إنّ أرسطو قد تطرق إلى اللزوم سواء في القضايا أم في القياس، ونلمس هذا من خلال كتابه: الجدل (Topica)، وفيه يتحدث عن اللزوم وعكس اللزوم من خلال المتقابلات والمتناقضات... الخ، كما اقتصر في نسقه على ميدان القضايا الحمليّة، وإن كان أرسطو قد تطرق أيضاً إلى القضايا المركبة (الشرطية)، إلا أنه لم يركز اهتمامه عليها. أما مسألة القياس الأرسطي كونه استلزامي، فهي نظرة تعتبر القياس متكون من قضية لزومية صادقة، مقدمها يحتوي على مقدمتي القياس، وتاليها هو النتيجة، وهذا ما أكدّه لوكاسيفتش، فمثلاً الضرب Barbara (كل) كما ذكرت من قبل يصبح

^{*} ابن رشد، هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، ولد في قرطبة سنة 520هـ، نشأ في بيت علم وثقافة، درس علم الكلام والفقه المالكي، ودرس الطب والعلوم الفلسفية، عيّن في 556هـ قاضياً، ثم توفي في مراكش ليلة الخميس 9 صفر سنة 595هـ، مؤلفاته: تحف التهافت، فصل المقال، شروح لكتب أرسطو، الطبيعة والسماء والنفس... الخ. (عبد الفتاح أحمد فؤاد: فلاسفة الإسلام والصوفية وموقف أهل السنة منهم، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص ص 74، 76، 76).

قضية صادقة بالنسبة إلى جميع القيم الممكنة للمتغيرات، مع اعتبار أنّ مجال التغيير يسمى في المنطق المعاصر قوانين منطقية . وهذا ما سنتحدث عنه في المنطق الميغاري الرواقي. ولاشك أنّ مثل هذا التغيير في المنطق الأرسطي، قد سمح فيما بعد بتطوير الأقيسة الشرطية، بيد أنه لم يتوسع في دراستها، لأنه الجانب الذي لم يحظ بالاهتمام في منطق (أرسطو).

2- اللزوم عند الميغاريين والرواقيين

أ- اللزوم عند الميغاريين **Mégarique**: قبل التطرق إلى اللزوم في المنطق الرواقي تجدر الإشارة إلى أنّ اللزوم في المدرسة الميغارية^(*) هو اللزوم نفسه في المنطق الرواقي، إذ استمد الرواقيون قسمه الرئيسي من المدرسة الميغارية، ولأول مرة في تاريخ المنطق يكون هناك استفسار حول معنى (إذا... فإن) والذي يتعلق بالبحث عن طبيعة الاستلزام بين كرونوس ديودور (**Diodore Cronos**)^(**). وفيلون (**Philon**)، وسأقتصر على نموذج واحد على المدرسة الميغارية وهو فيلون، لأنه أول من بحث في القضايا المركبة بحثاً منطقياً صادقاً واقتصر على أحد أنواعها وهي القضية الشرطية المتصلة فوضع قواعد صدقها وكذبها (محمود فهمي زيدان ، 2009، ص 44).

- التعريف الفيلوني للقضية الشرطية المتصلة: تصدق القضية عندما تبدأ بصدق وتنتهي بصدق، تصدق القضية عندما تبدأ بكذب وتنتهي بكذب، وتصدق القضية أيضاً عندما تبدأ بكذب وتنتهي بصدق، وتكذب فقط عندما تبدأ بصدق وتنتهي بكذب. (زكريا منشاوي الجاني ، 2010، ص 48). وانطلاقاً من هذا التعريف للقضية الشرطية المتصلة ، فإنّ فيلون يرى أنّ القضية الشرطية تكون صادقة عندما لا تبدأ بالصدق وتنتهي بالكذب، بحيث يكون لهذه القضية ثلاث كيفيات تكون فيها صادقة، وواحدة تكون فيها كاذبة (روبير بلانشي ، 2006، ص 101). وتكون القضية الشرطية صادقة حيث تبدأ بصدق وتنتهي بصدق، مثال: "إذا كان النهار كان الضوء" ونرمز لها بـ (ق $\supset$ ل) (محمود فهمي زيدان، ص 44). وتكون مرة أخرى صادقة عندما تبدأ بالكذب وتنتهي بالكذب، مثل قولنا: "لو طارت الأرض لكانت ذات جناحين"، ونرمز لها بـ (ق $\supset$ - ل)، أو عندما نقول: "لو كان للأستاذ جناحان لطار" ، فمن الكذب أن يكون للأستاذ جناحان، ومن الكذب أن يطير الأستاذ ، وبالرغم من أنّ القضيتين كاذبتان من حيث الواقع ، ولكنهما صادقتان من

^(*) المدرسة الميغارية: بدأت بمؤسسها إقليدس الميغاري حوالي (450-380 ق.م)، وهو تلميذ سقراط، وقد أسسها حوالي العام 400 ق.م، وضمت المدرسة العديد من الأسماء منها: ألكسينوس الإيلي، وأبوليدس (وهو مكتشف أربعة مفارقات؛ مفارقة الكذاب، مفارقة المخادع أو المتخفي، ومفارقة الأصلع أو مفارقة الكومة)... بالإضافة إلى فيلون الميغاري وديودور كرونوس. (انظر زكريا منشاوي الجاني: منطق القضايا المركبة عند ابن سينا أصولها وآثارها على المناطق الرمزيين، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2010، ص 42).

^(**) ديودور الكرونوس: ولد سنة 296 ق.م فيلسوف يوناني وأحد أكبر جُدلي المدرسة الميغارية، نخلت إليه السفسطات التي كتبها "أبو وليدوس" أكد استحالة الحركة، ولإثبات نظريته اخترع ما سماه المنتصر، يقال أنه مات خجلاً بعد أن صعبت عليه حلول مسائل جدلية عرضها عليه "أستلبوس". (روني إيلي ألفا: موسوعة أعلام الفلسفة العرب والأجانب، المرجع السابق، ص ص 463-464)

الناحية الصورية. وحتى وإن قلنا: إذا كان $4 = 2+2$ ، فإنّ الجزائر عاصمتها القاهرة". قضيتان كاذبتان لا يقبلهما النحوي، إلا أنّ من الناحية المنطقية قضيتان صادقتين من الناحية الصورية، حتى وإن كان الواقع يكذبهما. وكذلك تكون صادقة عندما تبدأ بالكذب وتنتهي بالصدق مثل قولنا: "لو طارت الأرض لكانت موجودة" ونرمز لها بـ $(\neg Q \supset L)$ (روبير بلانشي، ص 101). وتكذب الشرطية فقط حيث تبدأ بصدق وتنتهي بكذب مثال: إذا كان النهار كان الليل، ونرمز لها بالرمز $(Q \supset \neg K)$ (محمود فهمي زيدان، ص 44). ويظهر أنّ هذه الكيفية في تمييز حالات صدق القضية الشرطية تبين بوضوح أنّ فيلون قد توصل إلى ما نسميه اليوم نظرية دوال الصدق (**Fonction de vérité**) وأنّ تصوره للاستلزام يطابق ما نسميه اليوم اللزوم المادي **Implication matérielle** عند رسل (**Russell**) الذي هو أساس حسابنا الحديث للقضايا (روبير بلانشي: المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، المرجع السابق، ص 101)، ولأنّ اللزوم المادي في منطق القضايا يرجع تاريخيا إلى فيلون الميغاري (**Philon Mégarique**) في القرن الثاني قبل الميلاد، وهو لزوم على الشكل التالي: إذا كان "P" فإنّ "Q"، هذا اللزوم يكون صادقا إذا كان المقدم لا يقبل أنّ التالي كاذبا، وأنّ الترميز هو $(Q \supset P)$ ، أين "P" يرمز للمقدم و"Q" للتالي، وبعبارة أخرى أنّ $(Q \supset P)$ صادقا بالنسبة إلى المقدم لا يستلزم الكذب بالنسبة إلى لتالي (، P.06, **Ahmed Moussoui**). أما تعريف فيلون للقضية الشرطية المتصلة فيمكننا الترميز عليها بترميزنا الحالي: (ص) و (ك) تشيران إلى إمكان أن تكون القضية صادقة (ص) وكاذبة (ك).

ب- اللزوم عند الرواقيين: نشير إلى أنّ اللزوم عند الرواقيين هو امتداد للزوم الميغاري. ولهذا، اعتبر فيكتور بروشار الفرنسي (**Victor Brochard**) من العدل أن نسمي هذا المنطق بالميجاري الرواقي، لأنّ الرواقيين قد استمدوا القسم الرئيسي للمنطق من المدرسة الميغارية.

أ- في القضايا: إن مفهوم القضية عند الرواقيين لا يتعلق بالتصورات، ولكن بالواقع والمنطق عندهم لا يتناول المفاهيم وإنما الحوادث (، P. 58, 1957, **Brun Jean**). لذلك يقوم منطقهم على ما هو فردي وليس على ما هو كلي، وتعد القضية بهذا الوحدة الأساسية للمنطق لا التصورات والمفاهيم الكلية

(**Brun Jaean**), **Le stoïcisme**, P.46).

ولقد صنّف الرواقيون القضايا إلى قسمين: القسم الأول، ويصنعون فيه كل القضايا البسيطة. أما القسم الثاني، فيشمل كل أنواع القضايا المركبة. وهذا ما يُطابق تماما ما نسميه اليوم القضايا الذرية والقضايا الجزئية (محمود فهمي زيدان: المنطق الرمزي نشأته وتطوره، المرجع السابق، ص 141). وسأكتفي هنا بالحديث عن القضايا المركبة. فالقضايا المركبة حسب كريسيب

في مقاله "الجدل" فإن ^(**)Diogène Laerce من خلال كتابه: الجدل، وديوجين لايرسي ^(*)Chrysippe Vireux-القضية الشرطية تتكون من رابطة الشرط -إذا- هذه الرابطة هي تصريح بوجود افتراض يتبع المقدم Reymond (Antoinette), Pour connaître la pensée des stoïciens, P.50).

وهذه إشارة إلى أنّ تعريف القضايا المركبة بالنسبة إلى الرواقين لا يكون بالماهية وهي ليست تصورات، ولكن قضايا شرطية تكون بأداة الشرط (إذا) ولا يكون مناقضا لمقدمها. لذا يعتبر كريسيب (Chrysippe) القضية التالية: "النهار موجود" صادقة إذا كان النهار موجودا فعلا، أما إذا لم يكن النهار موجودا، فهي كاذبة. ولذلك، فإنّ القول إنّ النهار موجود هو الإقرار بوجود النهار عندما يكون النهار موجودا واقعا، وتصديق القضايا الشرطية عندما يرتد التالي إلى المقدم "إذا كان النهار موجودا فالضياء موجود". وتكذب عندما لا يرتد التالي إلى المقدم "إذا كان النهار موجودا فديون يتحول". وهذا يوضح أنّ التالي يتبع المقدم، فإذا كان المقدم صادقا، فإن التالي يكون صادقا بالضرورة. أما إذا كان التالي كاذبا فهو لا يتبع المقدم وتكون القضية الشرطية كاذبة. أما الأحكام المركبة فتتعلق بالتعبير الشرطي أو مجموعة من التعبيرات الشرطية مثال: "إذا كان النهار موجودا، فالضياء موجود". (Vireux-Reymond (Antoinette), P.50)

ومن أنواع القضايا المركبة الشرطية نذكر على سبيل المثال: القضية الشرطية باستعمال "بما أن" وهذا ما حدّده كريسيب في مقالته "فن الجدل" مثال: "بما أنّ النهار موجود فالنهار موجود". (Jean Brun, Les stoïciens, P. 30). هذه الأداة "بما أنّ" تدلّ على شيء متحقق. ومن الملاحظ أنّ القضية الشرطية المتصلة تتركب من قضيتين إحداهما تستلزم الأخرى، فأولاهما تضع شرطا يسمى المقدم والأخرى تعبّر عن المشروط الناجم عن الشرط يسمى التالي وهي تعبّر عن لزوم المقدم عن التالي.

وتنقسم القضية الشرطية المتصلة إلى قسمين:

^(*)كريسيب (280-204 ق.م)، واضع منظومة العقيدة ويمكن اعتباره الأب الثاني للرواقين، فهو إذن أحد أقطاب قدماء الفلسفة اليونانية الثلاث: زينون الرواقي، وكليونث، ومؤسس المنطق الرواقي وواضع الأقيسة الشرطية التي عرفت باللامبرهعات الخمس. (مصطفى حسيبة: المعجم الفلسفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، د.ط، ص 212).

^(**)ديوجين اللايرسي لا توجد معلومات كافية عن أصله وعن شخصيته، لا في الدراسات الألمانية التي تناولته كثيرا، ولا في الدراسات الفرنسية القديمة أو المعاصرة، وحسب روشار (Brochard): "حياة ديوجين اللايرسي تكاد تكون قطعا غير معروفة. (Diogène Laerce, Vie, Doctrine Et Sentences Des Philosophes Illustres, Tome I, Traduction, Notice, Introduction Et Notes Par R.Genaille, Garvier, Flammarion, Paris, 1965, P07).

1- شرطية متصلة افتراضية: يكون اللزوم فيها أو المتابعة أمرا افتراضيا نظريا مثل: "إذا كان العلم سبب سعادة الإنسان فإن الجهلاء تعساء"، فنحن نقر أنه على افتراض أن العلم سبب سعادة الإنسان، أي إذا صح هذا الافتراض كان الجهلاء تعساء.

2- شرطية متصلة واقعية: يكون اللزوم فيها أو المتابعة أمرا واقعا موجودا بالفعل مثل: "إذا كان الحديد معدنا تمدد بالحرارة" فإن اللزوم بين معدنية الشيء وتمدده بالحرارة أمر واقعي عرفناه بالتجربة، علي عبد المعطي محمد: أسس المنطق الصوري ومشكلاته، ص 196).

أما القضية الشرطية المنفصلة فتتمثل في استعمال أداة الربط "أو" (*Ou bien*) إما أن يكون النهار أو يكون الليل *Brun* (*Jean*), *Les stoïciens, Op.Cit, p. 30*) فالقضية الشرطية المنفصلة تعبر عن العناد بين قضيتين ولا يمكن أن تجتمعا لا في الصدق ولا في الكذب. والواقع أن الرواقيين قد وضعوا حالات صدق وكذب القضية الشرطية المنفصلة، إذ تصدق بصدق أحد عناصرها وتكذب بصدقهما معا أو كذبهما معا، وهذا النوع عرف بالفصل القوي أو الاستبعادي (زكرياء منشاي الجاني، ص. 49). ولما كان الفصل هو الحكم بالعناد بين قضيتين فهو إما أن يكون فصل ضعيف أو فصل قوي. أما الفصل الضعيف للقضية المنفصلة، فيكفي أن يكون أحد مفصولاتها صادقة، وتكون كاذبة عندما تكون جميع مفصولاتها كاذبة مثل: "إما أن أذهب إلى المدرسة أو أبقى في البيت". تكون صادقة في حالة ما إذا ذهبت إلى المدرسة و بقيت في البيت. وتكون صادقة في حالة ما إذا بقيت في البيت ولم أذهب إلى المدرسة أو في حالة ما إذا ذهبت إلى المدرسة ولم أبق في البيت. لكن تكون كاذبة في ما إذا لم أذهب إلى المدرسة ولم أبق في البيت، ونعبر عن الفصل الضعيف ب(ق ل ك).

أما الفصل القوي للقضية الشرطية المنفصلة فهي أكثر انفصالا من الفصل الضعيف وأفضل منه، هي الدلالة على المعنى المنطقي، فلا يمكن أن تجتمعا القضيتين لا في الصدق ولا في الكذب، بل صدق إحداها يستلزم كذب الأخرى، مثل: "إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فردا". ونعبر عنه ب(ق W ك).

أما القضية السببية فهي ترتبط بالأداة "لأن" مثل:

(Diogène Laerce , 1995, P.75) "لأنّ النهار موجود، فالضياء موجود" و مفاده أنّ معنى الأول سبب الثاني).

ولذلك، فالقضية الأولى سبب في وجود الثانية، وأن علاقة المقدم بالتالي هي علاقة علة بمعلول. ومنه يمكن اعتبار أن هناك ثلاث علاقات درسها الرواقيون هي: العلاقات الشرطية التي يعبر عنها الثابت المنطقي "إذا" والتي نسميها اليوم الاستلزام، وعلاقة الوصل التي نعبر عنها بـ"و" (*). وعلاقة الفصل التي نعبر عنها بـ"أو" وكان الرواقيون حسب قول

سكتوس إمبريقوس (Sextus Empiricus) (***) يستعملون جداول أعداد المنطقيين المعاصرون استعمالها باسم جداول دوال الصدق (Fonction de vérité) (ماري لويز رور، 2011، ص ص 21-22).

ب- في القياس الشرطي: بعدما تطرقت إلى اللزوم في القضايا عند الرواقيين ننتقل إلى الجزء الآخر الذي وجهوا إليه أكبر العناية وهو باب القياس، وجدّد الرواقيون في هذا المبحث خصوصاً فيما يتصل بأنواع الأقيسة، فإنهم وجهوا كل اهتمامهم إلى الأقيسة الشرطية، وقالوا أنها هي وحدها الصحيحة من الناحية الصورية، وهنا فضّلوا القول بالقياس الشرطي، فأخذوا الأنواع الخمسة (عبد الرحمن بدوي، 1979، ص 22). وبالفعل، فإن الرواقيين يضعون خمسة ضروب من الاستدلال ونسميها اليوم "بديهيات" (ماري لويز رور، ص 23). **Anapodectique** يسمونها اللامبرهّنات (Diogène (Laerce), P. 77.) ويميز كريسيب بين خمسة أشكال وهي أنواع من الأقيسة:

القاعدة 01: من المقرر أنّ ق تستلزم ل

ولدينا ق

إذن لـدينا ل

(ماري لويز رور،

ص 33)

أو بعبارة أخرى:

ق $\subseteq$ ل

(*) واو الوصل لا علاقة لها بواو العطف بالمعنى النحوي، ذلك أنّ واو الوصل تحمل معنى منطقي ولا يتغير معناها بتغيير القضية، في حين أنّ واو العطف لها معنى نحوي وتغيير مكان الواو يخل معنى الجملة. ولتوضيح ذلك فإذا قلنا بالنسبة إلى واو الوصل: أرسطو يوناني ومنطقي، فإننا بإمكاننا أن نقول: أرسطو منطقي ويوناني ويبقى معنى الجملة هو نفسه. أما بالنسبة إلى واو العطف التي لها معنى نحوي مثل قولنا: "سرت والجليل"، فالواو هنا تحمل معنى واو المعية ولا علاقة لها بواو الوصل، ولا يمكن تغيير الواو من مكانها، فإذا قمنا بتغييرها فإن المعنى يخل ولا يؤدي المعنى المراد منه مثل قولنا: "الجليل وسرت" فلا معنى لها.

(**) سكتوس إمبريقوس: ولد حوالي 150م وتوفي حوالي 230م، فيلسوف وطبيب يوناني اتخذ من التجربة بدلاً من العقل والشك في كل شيء عدا الظواهر الحسية بدلاً من رفض أي شيء وقبوله، حتى لقب بالتجريبي وهو معنى إمبريقوس. من مؤلفاته نذكر: الحجج البيرونية، الرد على الفلاسفة، الرد على العلماء... الخ. - محمود يعقوبي: معجم الفلسفة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2008، ص 214.

ق

∴ ك

وتكتب وفق القراءة المعاصرة: $(ق \subseteq ك) \cap (ق \subseteq ك)$ (روبير بلانشي، ص 120).

القاعدة 02: من المقرر أن ق تستلزم ل

ولدينا نفي ل

إذن لدينا نفي ق

(ماري لويز رور، ص

23)

أو بعبارة أخرى:

$ق \subseteq ك$

-ك

∴ -ق

وتكتب وفق القراءة المعاصرة: $[(ق \subseteq ك) \cap (ق \subseteq ك)]$ -ق (روبير بلانشي، ص 120) ..

ومن الملاحظ أنّ صورة القاعدة الأولى: أنّ صدق المقدم يلزم عنه صدق التالي، كما أنّ صورة القاعدة الثانية تحدد

في أنّ كذب التالي يلزم عنه كذب المقدم.

القاعدة 03: من المقرر أن نفي ق ول

ولدينا ق

إذن لدينا نفي ل (ماري

لويز رور، ص 23).

أو بعبارة أخرى:

- (ق ∩ ك)

ق

- ك

وتكتب أيضا وفق الصياغة المعاصرة: - (ق ∩ ك) ∩ (ق ∩ ك) (روبير بلانشي، ص 120 - 121).

ومثالها:

ليس صحيحا أن يكون أفلاطون ميتا وحيا

لكن أفلاطون ميت

∴ أفلاطون ليس حيا

ونشير إلى أنّ معنى تحصيل حاصل **Tautologie** عند المناطق المعاصرين، في أنّ العبارة تكون صادقة في جميع الحالات من الناحية الصورية، فإذا كان المنطقة القدامى ومنهم الرواقيون ينظرون إلى القياس المتصل سواء بالنسبة إلى قاعدة إثبات المقدم أو قاعدة نفي التالي على أنّها قاعدة وهي قانون وشكل من أشكال القياس، فهم يخلطون بين القاعدة والقانون، لأن القاعدة تكون خارج الحساب، في حين أن القانون يكون داخل الحساب، لذلك تصلح أن تكون قاعدة وليس قانونا. قاعدة إثبات المقدم: وضع الشرط يلزم عنه وضع المشروط، أما قاعدة نفي التالي: رفع المشروط يلزم عنه رفع الشرط. ولقد وضعت هذه الأشكال (الصور الخمسة) حسب كريسيب على شكل رموز متغيرات نسبية بأعداد تلخص في:

- إذا كان الأول (A) فإنّ الثاني (B) لكن حاليا الأول، إذن الثاني.

- إذا كان الأول فإنّ الثاني لكن حاليا الثاني، إذن ليس الأول.

- ليس في آن واحد الأول والثاني لكن حاليا الأول، إذن ليس الثاني.

- إما الأول وإما الثاني لكن حاليا الأول، إذن ليس الثاني.

- إما الأول أو الثاني. لكن ليس الثاني، إذن ليس الأول (Virieux- Reymond Antoinette, P.56)

نلاحظ أنّ الصور الأولى (1) والثانية (2) تعبّران عن القياس الشرطي المتصل بنوعيه، وأن الصور الرابعة (4) والخامسة (5) تعبّران عن القياس الشرطي المنفصل بنوعيه. أما الصورة الثالثة (3)، فإنها تعبّر قاعدة استخدام ثابت منطقي جديد، ونعبر عنه بالكلمات (ليس كلاهما معا) (محمود فهمي زيدان، ص 48).

وإن كان لوكاسيفيتش قد أراد أن ينظر إلى القياس الرواقي بصورة لزومية (رياضية معاصرة) و في اعتقاده: "إذا كان (س) فإن (ب)" و "س تستلزم ب" لها معنى واحد، فإذا أردنا أن نُعبّر القياس السّالف الذكر : "إذا كان س فإن ب" بمقدمة منطقية "س تستلزم ب" يمكن أن نقول:

س تستلزم ب

لكن س

إذن ب (P.38), (LUKKASIEWICZ jan)

لكن، إذا عدنا إلى صورة القياس الرواقي فقد وضعت حسب كريستب على شكل رموز "إذا كان الأول فإنّ الثاني. لكن حاليا الأول. إذن الثاني كما تبين لنا ذلك. وأن الألفاظ الأول و الثاني هي متغيرات تدل على الأعداد الترتيبية لا عن الحروف (Virieux- Reymond .La logique et l'épistémologie des stoïciens, P.175)

Antoinette

لهذا، فإذا كان لوكاسيفيتش يرى أنّ صورة القياس الرواقي تماثل صورة المنطق الرياضي المعاصر، فإنّ هناك اختلافا بين الصورتين تتحدد في أنّ صورة القياس الرواقي استنتاجي يرتبط بمنطق القضايا. أما صورة القياس المعاصر فهو لزومي يرتبط بمنطق العلاقات. وبهذا، يمكن أن يتزاح المنطق الرواقي بالمنطق المعاصر، في أن القضية في المنطق الرواقي من الممكن أن تُعبّر عن أفكار، لا عن ألفاظ المنطق القديم و منه الرواقي مثل: الاستلزام، الإثبات - السلب، إلا أنّ هذا لا يمنع من أن يكون المنطق الرواقي أصيل له مميزاته، ولكون أنّ المنطق الرواقي هو منطق قضايا يعبر عن الواقع وأن إبداع الرواقيين لم يقتصر في الألفاظ فقط، بل استطاعوا من إنشاء جزء آخر أقل خصوصية وأساسية تمثل في دقة الصورية و هذا بالانتقال مما هو ضمني إلى ما هو صريح (P. 200, (1), N° / 1956 / 11, Revue, les études philosophiques)

. لهذا، فإنّ الألفاظ في القياس الرواقي هي رموز: إذا كان الأول فإن الثاني وهناك دائما حكما يتعلق حول الواقع (Virieux - Reymond (Antoinette), La logique et l'épistémologie des stoïciens, P.175 و أنّ الأول و الثاني يمثلان القضايا.

والخلاصة في ذلك أنّ اللزوم في المنطق التقليدي من جهة لم يكن في المنطق الأرسطي كما أراد لوكاسيفتش توضيحه على أنّ القياس الأرسطي له اعتبارات رياضية لزومية وليست له اعتبارات استنتاجية. ولكن، من جهة أنّ المنطق الأرسطي بقي استعماله في حدود المنطق المفهومي المحمولي لا علم إلا بالكليات، ومن جهة أخرى، فإنّ المنطق الميغاري الرواقي له اعتبارات لزومية. وقد اجتهد لوكاسيفتش بوجه خاص لإعادة المعنى الحقيقي للمنطق الأرسطي الذي كثيرا ما أساء فهمه المنطقيون وحتى الرياضيون، فأثبت أنّ القياس الأرسطي قياس لزومي، لكنه فيما نراه أنه قد أغفل على أنّ القياس الأرسطي مفهومي محمولي يرتبط بمنطق الحدود والتصورات، ولم يكن له اعتبارات رياضية لزومية شرطية فيما نجده في منطق القضايا سواء أكان عند الرواقيين الذي يرتبط بالوقائع أم منطق القضايا عند المناطق المعاصرين الذي يرتبط بالأشياء.

الخاتمة : كان السؤال الذي طرحناه في إشكالية المقال هو: هل القراءة اللزومية للوكاسيفتش تستوفي الشروط

المنطقية عند أرسطو كما هي عند الميغاريين الرواقيين ؟

أما الإجابة عن هذه الإشكالية لم يكن استعمال أرسطو للزوم بالمعنى الذي وضعه بتراند رسل وخصوصاً أنّ معنى "Si" "إذا" ليس لها مدلول لزومي، ولكن معناها ما يتطابق مع هدف أرسطو وهو: "إذا كان من الصدق". ولذلك، فإنّ قراءة لوكاسيفتش للقياس الأرسطي واعتباره لزومي وليس استنتاجي هي قراءة تتجاوز الحقيقة الفلسفية والأنطولوجية الموجودة في صورة القياس الأرسطي. ومن هذا المنطلق فيمكن استخلاص النقاط التالية :

1- تبين من خلال المقال أنّ فيلون الميغاري أول من ظهر معه اللزوم المادي، في حين أنّ ديودور كرونوس قد اكتشف اللزوم الدقيق (**L'implication précise**) على خلاف فيلون والذي اهتم به فيما بعد لويس وأعطى له اسم اللزوم الصارم (**L'implication stricte**).

2- عرف الرواقيون العديد من الثوابت المنطقية ولم يقتصر على ثابت اللزوم ووضعوا تعريفاتها، فهم فتحوا الطريق أمام المعاصرين لإقامة نظرية حساب القضايا. بحث الرواقيون في القضية المركبة وتناولوا أنواعا من القضايا المركبة إلى جانب القضية الشرطية التي عني بها "فيلون" معرفة القضية الفصلية والوصلية... الخ. واستعمل الرواقيون **جداولاً** للتعبير عن العلاقات بين القضايا، وقد أعاد المنطقيون المعاصرون استعمالها باسم جداول الصدق. أما بالنسبة إلى القياس الشرطي الرواقي، فهو قياس لزومي في حدود فلسفتهم، وهو على شكل أعداد ترتيبية ولذلك لا يمكن أن نتحدث عن اللزوم الرواقي إلا في حدود ارتباطه باللزوم الميغاري. وأما قراءة لوكاسيفتش للقياس الأرسطي على أنه لزومي رياضي وليس استنتاجي، فهي قراءة فيها نوع من تجاوز المشروع الأرسطي. ولهذا، فالصورة الحقيقية للقياس عند أرسطو استنتاجية وليست لزومية. وإذا كان المنطقي البولوني لوكاسيفتش يرفض أن تكون نظرية القياس قد وضعت كأداة تحليلية للعلم الكلي، وهو بذلك يرفض كل تفسير ميتافيزيقي للحدود الكلية بدليل أنّ التحليلات الأولى تتضمن عرضاً صورياً لا يتضمن أي إشارة إلى الموضوعات الفلسفية أو الميتافيزيقية، فإنّ هدف أرسطو نفسه يصرح في التحليلات الأولى وهو وضع منهجية للعلم البرهاني وهو القياس.

ببليوغرافيا :باللغة العربية:

- 1- أحمد موساوي، (1993)، هل يمكن اعتبار المنطق التقليدي والمنطق المعاصر منطقين مختلفين؟ ، مجلة المبرز ، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول.
- 2- أرسطو،(1980)، الأنالوطيقا الأولى، المقالة الأولى، نقلا عن تداري-أو نظرية القياس ضمن التحليلات الأولى - منطق أرسطو، ج1، تحقيق وتقديم عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، بيروت، ط1.
- 3- جول تريكو، (1940) المنطق الصوري، ترجمة محمود اليعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر.
- 4- روبير بلانشي،(2006)، المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، ترجمة محمود اليعقوبي، دار الكتاب الحديث.
- 5- زكريا منشاوي الجاني،(2010)، منطق القضايا المركبة أصولها وآثارها على المناطق الرمزيين، دار الوفاء، لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، ط1،
- 6- محمود فهمي زيدان، (2009)، المنطق الرمزي نشأته وتطوره، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط2،
- 7- ماري لويز رور،(2011)، مبادئ المنطق المعاصر، ترجمة محمد اليعقوبي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، دون سنة .

باللغة الفرنسية:

- 1-Ahmed Moussaoui,(1979), logique du "La forme logique du syllogisme Aristotélécienne, : Revue semestrielle spécialisée, publiée par l'institut de philosophie de "syllogisme Aristotélécien l'université d'Alger, N° 3,
- 2- Brun (Jean) (1968), Le stoïciens, 4er édition, PUF.
- Paris 3- Brun (Jean) , Le stoïcisme,«Que-sais-je?», P.U.F, 5^{ème} Edition, Saint German,
- 4-Diogène Laerce, (1995), Vie doctrine sentence des philosophies illustrées, tome2, Garnier Flammarion, Printed in France.
- 5- Vireux Reymond (Antoinette) , Pour connaître la pensée des stoïciens, librairie d'université, F. Rouge et Cte SA Lausanne.
- 6- Vireux Reymond (Antoinette) , La logique et l'épistémologie des stoïciens , Librairie de l'université de lausanne, sans année .
- 7-Yan Lukasiewicz, La Syllogistique D'aristote Dans La Perspective De La Logique Formelle Moderne, Présentation, traduction et note par Françoise CAUJOLLE-ZASLAWSKY, LIBRAIRIE PHILOSOPHIQUE J. VRIN, Paris, 2010